

استراتيجية السياسة المالية في مواكبة التنمية الاقتصادية



للدكتور

عدلى محمد توفيق

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة

ووكيل كلية التجارة - جامعة طنطا

المبحث الأول

مقدمة

عرض الكلاسيك من الاقتصاديين مساجلات غامضة لتبرير دور الحكومة ولتحديد نطاق الحاجات العامة ، وكانت مساجلاتهم تهدف إلى منع الدولة من التدخل في القطاع الخاص لأنه كان ينظر للدولة نظرة خوف وكان يشتبه في أن تدخل الدولة هذا قد يؤدي إلى اضطراب نتيجة سوء الإدارة والتي تبذر المصادر ذات القيمة .

mismangement to waste vahuable resourçes

ويمكن تلخيص موقف الكلاسيك في العبارة الآتية :

كلما قل وجود الحكومة في أي عمل كلما كان ذلك أفضل ، .

the less government the better .

وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة بعد الملاحظة الدقيقة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية وقد أثبتوا هذه الرغبة بقصد تحقيق وزيادة الخير العام **Social welfare** وقد ارتبطت فكرتهم الفلسفية وفروضهم التي استخدموها في تكوين سياستهم العلاجية .

1 — Musgrave, R, A, " the theory of public finance (Nêw york Mgrawhill, 1959) (chaps. 4 45)

وقد كان للمعارضة التدريجية لفروضهم الفضل في اجبارهم على إعادة صياغة نظريتهم في وظائف الحكومة ، وكان للحقائق الحالية وكذا تقدم النظرية الاقتصادية أثر في تقليل قبول فروض الاقتصاديين الكلاسيك وبالتالي انتقلت مسؤوليات الحكومة ووجد قطاع عام كبير ، ونجد شرحا جزئيا لتزايد القطاع العام في قانون فاجنر ، وأما نشاط القطاع العام كله فتظهره الاقتصاديات الكينزية وكذا الأحوال الحقيقية لكل دولة (١) .

وقد مهد النظام الكينزي للكيان المتصور لتدخل الحكومة وطبقا لجالبرث فإنه يقول ، كفكره لقد استبعدنا الحكومة لكي يحل محلها كفكرة أو مبدأ آخر يجعل الحكومة لا يمكن الاستغناء عنها .. وهكذا فتحنا الطريق لتوسع أكبر للخدمات وأنشطة الحكومة (٢) .

إن أدوات التحليل الاقتصادي الجامدة والمتغيرة تستخدم تحت ظروف مختلفة للوصول لأهداف متعددة ، ولكن في خلال محتوى الاقتصاديات الكلية فإنه من الضروري أن تحدد مجموعة الأحوال الحقيقية لطبيعة الأدوات المعينة المستخدمة في السياسة الاقتصادية .

ومن المعروف أن الدول المتقدمة تستخدم بوجه عام أدوات بمثابة لتتبع الأهداف

1 — Afrentiön, P; C. " underdevelopment and government intervention, rivista internazionale de scienge ectönomiche commerciali, vol 19, No. 10 october 1972. (P. P 954 — 70)

2 — galbraith, J. K. American capitalism ; the concept of countervailing Power (Böston ; Houghton Mifflin co, 1956 (P. P. 80-81)

Predominant uniformities لأن مبادئها وصفاتها الاقتصادية تتضمن مبادئ واحدة وأما الدول النامية فتتميز بظروف مختلفة أكثر منها متماثلة :

striking environmental differences rather than similarities

والتطبيق الصارم للتحليل الاقتصادي المتعلق بمشاكل الدول المتقدمة لا يناسب في الأساس الاقتصاديات المتخلفة ولا شك أن الاختلافات الكبيرة في المبادئ الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للدول النامية تمنع استخدام التعميم بالنسبة لدور السياسة المالية (١) .

ويجب أن تعى عمليات السياسة المالية هذا الاختلاف وألا يحدث ما يقول عنه هيلر (٢) (أن عدم المعرفة بطبيعة الاختلافات قد تؤدي (في الحقيقة أدت في الماضي) إلى أخطاء وزيادة في تكلفة تطبيق خبرات في اقتصاديات الدول المتخلفة، وبسبب تعدد المبادئ والحقائق الاقتصادية :

the multiformity of istitutional and economic realities

فلا يوجد نموذج واحد اقتصادي يوضح سلوك كل هذه الاقتصاديات وبدلاً من وجود نموذج عام فإن التحليل الاقتصادي يكشف highlights المبادئ الأساسية التي يمكن أن تتبعها الدول النامية في سياستها المالية .

وهذه المبادئ هي موضوع هذا البحث .

1 — Hug, A. M. Fiscal policy in an expanding economy a case study of pakistan "public Finance, vol. 14, No. 3/4 1959 (P. P. 284 — 85

2 — Heller, J. and Kauffman, "Tax incentives for industry in less developed countries (cambridge, Mass; Law School, Haroad university, 1963) P.2

وفي المبحث التالي سندرس في حدود المالية العامة التقليدية مشروعية أنشطة
التنمية وعلاقتها بالحاجات العامة .

وفي المبحث الثالث سندرس الطرائق البديلية لتمويل نفقات التنمية
الحكومية وسنبين ضرورة اعتماد الدول المختلفة على الضرائب حتى تستطيع أن
تنفذ خططها وسنناقش في المبحث الرابع غرض الضريبة في الدول النامية .

ويبحث المبحث الخامس في استقصاء العوامل التي تحدد (طاقة زيادة الدخل)
revenue raising capacity

وفي المبحث السادس سنتكلم عن مدى زيادة أهمية الضرائب غير المباشرة في
النظم الضريبية للدول النامية .

the Predominance of indirect taxes in the tax Systems

وفي المبحث السابع سنتكلم عن مزايا وعيوب كل من الضرائب المباشرة وغير
المباشرة مع عرض لوجهه نظر لتحديد مدى مناسبتها لحاجات التنمية .

المبحث الثاني

الحاجات العامة ونفقات التنمية

أن النفقات العامة هي محور اهتمام نظرية المالية العامة حيث يتم بحثها على أساس ربطها بكفاية الحاجات العامة ويميل تاريخ الفكر الاقتصادي لتحديد الحاجات العامة بشكل متزايد وبالتالي يحمل الحكومات بمسئوليات متزايدة ويمكن أن نلاحظ تغيراً متميزاً .

من النظرة المحدودة لأصحاب « أتركة يعمل » وكذ مبادئ سميث و العدل والجيش والأمن . .

إلى النظرة التوسعية هذه الأيام والمتمثلة في ذلك الدور الذي يؤديه القطاع العام .

وفي الدول النامية يقوم القطاع العام بتحمل مسؤولية أكبر (في غياب القطاع الخاص) عنها في حالة الدول الصناعية وذلك بالإضافة إلى مهامه المختلفة الأخرى ، كما يتوقع منه أن يكون صاحب المبادرة في التنمية الاقتصادية .

أن مناقشة الحاجات العامة تعطى انطباعاً بأن هذه الحاجات العامة في الدول الصناعية يتم تغطيتها وإشباعها عن طريق نفقات عامة تجارية غير مخصصة للتنمية

current nondéveloppemental public expenditures

وتزيد قوة الاقتناع بهذا الانطباع بتأييد قليل من دعاة انصار مبدأ « أتركة يعمل » الذين يخرجون ويستبعدون التنمية الاقتصادية من قائمة أهداف سياسية الحكومة

ووجهة النظر هذه تعطى ظلا من الشك فيما اذا كانت نفقات التنمية التي تنفقها الدولة في الدول المتخلفة تكون أنشطة مشروع لقطاع عام .

وكما سنناقش بعد ذلك فان المبادئ والتي على أساسها وضعت الحاجات العامة مرنة broad بدرجة تبرر ذلك الدور التسموي للحكومة .

ان السلع العامة public goods هي مجموع السلع التي يفشل السوق أما كلية في انتاجها أو اذا نركت دون ممانع سوف يثتجها بكميات وأشكال يعتمرها المجتمع أو بعض طبقاته غير كافية .

ويعرف Musgrave (١) الحاجات التي تشبع طبقات المجتمع كله باسم social wants في حين أن الحاجات التي تشبع بعض طبقات المجتمع أو تشبع المجتمع بطريقة غير كافية فيسميها باسم merit wants

ولا يستطيع السوق الخاص private market أن يشبع الحاجات العامة لان المستهلكين - على الرغم من تقسيم السلع والخدمات لا يرغبون في امانة اللثام عن تفضيلاتهم to reveal their preferences لانهم يرغبون في الحصول على فوائد من الوفورات التي تصاحب تقديم هذه المجموعة من السلع العامة، وإنتاج سلع الاستهلاك التي من هذا النوع تتوقف على سلطة الدولة state coercion ولذلك تقدمها الحكومة فالسلع التي تستخدم في الدفاع أو الادارة أو العدالة لا يمكن

1 - Musgraue R. A' the theory of public finance

(New york, Mcgraw hill, 1959) chapt. 3

انتاجها في السوق للأفراد are in dividually unmarketable ومنفعتها يشعر بها الكل لأنها تتحقق كما تتحقق الوفورات الخارجية their benefits are external لهذا فيجب أن تنتجها الحكومة إذا اردنا أن ننتجها للجميع .

وفي حالة الـ merit goods فيعتبر الحل السوقي the market solution غير كاف ويسبب زيادة نسبة الوفورات فإن المنفعة العامة ينظر إليها على أساس أنها تخدم خدمة أفضل إذا ما قدمت السلع العامة والسلع الخاصة merit goods بدلا من الاعتماد كلية على السوق الخاصة .

وتعمل السلع العامة كأداة تصحيحية للسوق بسبب خصائصها الداخلية intrinsic attributes وذلك عندما ينتجها القطاع العام بغرض موازنة counter balance أو أزاحة to offset نواقص السوق المختلفة various market imperfections

أن نواقص السوق التي مردها الاحتكار monopoly أو التكوين غير المناسب inadequate information أو التكاليف العالية high transaction costs أو بطء استجابة عدم القبول الاجتماعي لقوى السوق في مواجهة حاجات المجتمع Socially unacep able slow responses of market forces to society's needs

أن كل هذه العوامل تعتبر أرض عادية للتدخل الحكومي .

وغالبا ما يطالب حتى في غياب نواقص السوق أعنى حتى مع وجود المنافسة الكاملة يجب أن نتدخل الحكومة حتى تصحح توزيع الدخل غير المرغوب فيه اجتماعيا والذي ينتج من التبادل الحر لقوى السوق .

وتتخذ هذه المناقشة معناها في عالم يسوده العديد من النواقص حيث قوى المنافسة الكاملة هي الاستثناء أكثر من القاعدة السائدة في السلوك الاقتصادي وحتى في الحالات التي تتدخل فيها الحكومة مع بعض القطاعات المنافسة والتي تمتد سلعا وخدمات نوعها وطبيعتها مما يمكن وصفه بأنه عام - أفول بأن تدخل الحكومة يمكن تبريره كحجوة لحماية المواطنين الجهلة من عواقب استهلاكهم (١) .

وتوصف السلع العامة :

١ - بمقدرتها بتشكيل ظروف الدولة كلها أو بعضها .

to Shape the environmental of the entire country ora part of it

٢ - ومن وجهة نظر أثرها على الجمهور تتميز السلع العامة بتأثيرها على كل

أو بعض طبقاته .

وفيما يتعلق بالظروف المحيطة فهي منطقة مشروعة لمسئولية الدولة .

وأما التدخل الحكومى فيبره خلق جو ربط منطقي اجتماعى حيث يتم تتبع

(بشده) نوع الحياة وتنمية مواهب الإنسان .

ولكن كيف يمكن التوفيق بين فلسفة التدخل الحكومى ومصروفات التنمية

وكذلك ماهى العلاقة بين مصروفات التنمية والحاجات العامة ؟

إن النشاط الحكومى فى ميدان التنمية الاقتصادية يشبع الـ merit wants

أن تنظيم الأدوية الخطرة والحشيش يعتبر سياسة اخلاقية conscious policy بتشجيع الحكومة لحماية المستهلكين الذين تعتبر وجهة نظرهم فى استهلاك هذا النوع من السلع خاطئة ومن ثم لا تشبع احتياجا أساسيا لمنافسه تامة .

أكثر مما يشبع الـ social wants وفيما عدا استثمارات الحكومة في بعض مشروعات معينة certain infrastructural projects مثل بناء الطرق وإنشاء تسهيلات الموانئ . . . والتي ينظر إليها على أنها تشبع الحاجات العامة بسبب نقص الدافع للربح لصاحب المشروع الخاص أقول فيما عدا هذه الاستثمارات فإن معظم مبادرات الاستثمارات development initiatives تصمم لتعدل النتائج غير المتوقعة لقوى السوق القائمة .

إن بعض نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن الاستراتيجية الأساسية لتحقيق التقدم تتطلب (فيما تتطلبه) تغييراً أو توجيهاً مستمراً لقوى السوق a change or constant direction of market forces .

والعمل الذي تزديه الحكومة في هذا المجال من الصعوبة أن ننظر إليه باعتباره إشباعاً لحاجات عامة ، وبالمثل فإن النموذج الشيوعي الخاص بالتنمية الاقتصادية والذي يعتمد كلية على توجيه الحكومة والذي يسلسل لأسفل downgrades قوى السوق فنظرية الدفعة الكبيرة التي تربط بـ Paul N. Rosentein Rodau ونظرية النمو المتوازن والتي تنسب إلى Ragnard Nurkse وشرح التخلف من خلال دائرة الفقر الحديثة .

كل هذه النظريات تؤكد على ضعف وصعوبة أن يحقق القطاع الخاص أي تنمية كما ويعترف أيضاً Gunnar Myrdal بعدم كفاءة inefficiency للقوى الخاصة في تدعيم التنمية الاقتصادية ويطالب بتدخل الحكومة للتدعيم من خلال عديد من الوسائل the spread effects والتي تنتجها عمليات التجميع الديناميكي لدائرة السلبية، وإحدى هذه العمليات أعمال الائتمان (1) the manipulation of prices

1 — Myrdal, G. 'Development and under development'
(Cairo, National Bank of Egypt, 1956)

وأهمية كلاهما السابق تنحصر في أن قوى السوق ليست كاملة ولهذا يجب دعوة الدولة للتدخل ولكن من ناحية أخرى يجب القول بأن ميكانيكية جهاز السوق ليست عديمة الفائدة بل أنى أرى ضرورة تدعيمها .

وبالتالى فإن أى مساعدة حكومية للتنمية الاقتصادية تشبع الـ merit wants أكثر من إشباع الحاجات العامة .

كما وأحب أن أقرر بأن الحكومة تشبع الحاجات العامة فقط عندما يتقرر أن السوق الخاص لا يستطيع أن يؤدي وظيفة وأن الدولة مطلوبة لملء الفراغ .

وتقابل هذه الحالة عندما تقوم الحكومة (في حالة غياب المصلحة الخاصة) بالمشروعات التي تقع عادة ضمن نطاق القطاع الخاص ، ولكن لحظة أن يرغب مستثمرو القطاع الخاص القيام بهذه المشروعات من الدولة فيمكن القول بأن الحاجات العامة تتحول إلى merit wants ويؤدي هذا التحول التدريجي من الحاجات العامة إلى merit wants الحقيقية .

إنه نادراً ما تشبع أنشطة التنمية للقطاع العام الحاجات العامة .

وهذه الحقيقة تزدوج مع فكرة التحول التدريجي (من الحاجات العامة إلى merit wants) لتؤكد أن الـ merit wants لها موقف مسيطر بين الحاجات العامة وأن نقائص السوق التي ترفع من أهمية الـ merit wants ليست شائعة بين الدول النامية .

أن ازراعة في كثير من الدول النامية تؤلف القطاع الانتاجي الأكبر ويتم العمل على تنظيمها في إطارات منافسة كاملة .

وعلى الرغم من ذلك فإن الصرامة والجدة rigidities في الزراعة التقليدية

أصبحت خرافة legendary وبدون تدخل حكومي في هذا المجال يكون من المستحيل أحداث التقدم .

وبالمثل دائماً ما ينمو القطاع الصناعي محتمياً بالتعريفة behind tariff walls ثم يواجه بعد ذلك الاختناقات ويقاسى من عدم الكفاءة ويميل إلى التنظيم من خلال الاحتكار .

ولاشك أن كل محاولات الدولة من الاشراف الحكومي والارشاد والمعاونة المخططة تشجع التصنيع بإزالة العقبات وهذه كلها مساهمات واضحة لإشباع ال- merit wants التي من أهم صفاتها الحصول على درجة عالية من الوفورات وأن قيمة اتناقات الحكومة على مثل هذه ال- merit wants التقليدية كالتعليم والصحة معروفة لمن يدرس التنمية الاقتصادية .

إن إشباع الحاجات العامة بوجه عام وال- merit wants بوجه خاص يؤدي إلى تشكيل كيفية المحيط الاجتماعي condition the quality environment of society وفي مجال التنمية الاقتصادية تهدف الانفاقات الحكومية لتغيير مناخ الجود الاقتصادي economic stagntaion وإلى إزالة العقبات التي تقف أمام الاستثمار .

وعلى العموم فتهدف هذه الانفاقات إلى إيجاد الظروف للتقدم الاقتصادي .

إن الاستثمار في البنية الاقتصادية إنما هو دعوة للقطاع الخاص ليكون له ميزة فرص تفضيل جديدة بينما تعطى الحوافز الضريبية لأول من يطرق ميدان الصناعة . وهذا برهان آخر لاهتمام الحكومة بإيجاد جو للتقدم .

وقد أظهر سامويلسون أن إشباع الحاجات العامة يزيد من رفاة المجتمع (١) ويطبق تحليله للانفاقات الحكومية المخصصة للتنمية وتؤيد نتائجه بطبيعة هذه النفقات التي تميل لمنفعة الناس جميعاً .

والإجابة على السؤالين اللذين أثرناهما تصبح واضحة :

أصبحت نفقات التنمية في انسجام مع الفلسفة التقليدية لتدخل الحكومة ومبادئ المالية العامة يمكن استخدامها لتدعيم دور التنمية في القطاع العام .

ويقترح أن تشبع نفقات التنمية الحاجات العامة وأن معظم هذه النفقات تشبع merit أكثر من الحاجات العامة .

1 — Samuelson, P. A. « The Pure Theory of Public expenditure »
(387-389) Review of economics and statistics vol. 36, No. 4

(November 54)

« Diagrammatic exposition of a Theory of Public expenditure »
Review of economics and statistics, vol. 37 No. 4 (November 1955)
(350—56)

المبحث الثالث

طرق تمويل - نفقات التنمية

تقوم الحكومات بمسؤوليات التنمية باتباع أحد السياسات الآتية أو هما معا :

١ - يمكن تمويل نفقات التنمية بالاقتراض من الجماهير ، وعلى العموم فإن مدخرات الأفراد البسيطة بالنسبة للبلوغ الكبير المطلوب للتنمية تعوق كفاءة هذا المبحث .

وأن الاقتراض من الخارج أو دعوة رأس المال الأجنبي الخاص مع ترغيبه بحوافز عديدة سوف لا يغير من الصورة في الاقتصاديات النامية .

وعلى الرغم من أن المساعدة الأجنبية للدول النامية زادت بشكل ملحوظ فلا زال هناك عجزا للتساؤل فيما إذا كانت قد تواكبت kept pace مع الحاجات المتزايدة للتنمية في هذه الدول علماً بأن الاعتماد على رأس المال الأجنبي ينطوي على مخاطر سياسية .

ويعرض Rey Harrod لهذا الموضوع ويقرر (١) :

« أن الاعتماد الكامل على رأس المال الأجنبي يقصد الحصول على استثمار إضافي قد يؤدي إلى افلاس في الزمن الطويل بسبب زيادة عبء خدمة الدين الخارجي » .

1—Harrod, R. «Economic development and asian Regional cooperation»
Pakistan development Review, vol,2 No. 1 (spring 1962) P. 7,

وأن استخدام الضرائب الحافزة عملياً لاجتذاب رأس المال الأجنبي لمجمل حقيقة أن قرارات الاستثمار تتأثر بعوامل عديدة تغيب في الدول النامية وأن الضريبة لم تعتبر دولياً كمحدد واضح للسلوك الاستثماري (١).

nsignificant determinart of investment behaviour

٢ - تستطيع الحكومات أن تمول انفاقاتها بطبع نقود جديدة. والاتجاه إلى مثل هذا الطريق يقتضى دراسة دور السياسة النقدية في محتوى التنمية الاقتصادية بوجه عام وتشجيع ترقيم رأس المال خلال التضخم بوجه خاص.

ويخرج هذان الموضوعان من نطاق هذا البحث .

ويكفي هنا أن أقرر بأنه يظهر وجود اتفاق عام بين الاقتصاديين بأن السياسة النقدية تعجز في الوصول إلى أهداف التنمية ماعدا في حالة إذا ما ساهمت في تحقيق الاستقرار .

إن فائدة التضخم كوسيلة لسرعة تكوين رأس المال غير منتجة counter Prductive كقاعدة عامة ولكنها تساهم فقط بصفة تبعية للتنمية الاقتصادية في معظم الظروف الموانية (٢).

٣ - تعتمد الحكومة أساساً على الضريبة لتمويل حاجات التنمية وبالأخص في حدود الطريقتين السابقتين والاعتماد على الضرائب أساساً هو عملية

1 — the book by J. Heller and K. M. Kauffman Provides a thourough aualysis of thê subject (oP. cit) (P.P. 3,5, 57-60)

2 — Afxéntiou, P. C. Inflation and economic développement' a general evaluation, south african Journal of économics, vol 39 No 2ju né 71 (P.P. 130-48)

كبيراً بين الاقتصاديين . *والا عجباً* up by the bootstraps والاعتماد على الضرائب لتمويل التنمية يجد تأييداً

Ghosh, « counter inflationary fiscal, Monetary and direct control measures in an underdeveloped country » public finance vol. 14 No 2 (1959) (P. 157) united Nations, « laflation and the mobilization of Domestic Capital in underveloped (countries of asia « Economic Bulletin for asia and the Far East, vo 12 - No. 3 (3 rd Quarter, 1951) P. P. 29 - 30)

2—q Bernstein E. M. "general problems of financing development in programmés" Journal of finance vol. 12, No. 2 May 1957 (P.168)

b — Kaldor N. "Will underdeveloped countries learn to tax ? foreign affairs vol. 41 No. 2 January 1963 P.410.

c — United Nations, " Taxation and economic development in asian countries" economic Bulletin for asia and the far east vol. 4 No. 3 (November 1953) P. 2

المبحث الرابع

غرض الضريبة في الدول المتخلفة

يتحدد التركيب الضريبي the composition of taxes في كل دولة
ببعض عوامل منها :

١ - الظروف الاقتصادية والسياسية economic and political conditions

٢ - مستوى المدنية والثقافة literacy and civic standards

٣ - التاريخ history

٤ - الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات المجمعة

the use made of revenue collected

٥ - ومن الضروري أن يؤخذ غرض الضريبة في الاعتبار

وتؤدي اختلافات هذه العوامل إلى تنوع السكيات الضريبية الملحوظة في

الدول ، ويرى E. R. Rolph أن الضرائب تخدم غرضين :

١ - اقتصادي لمواجهة التضخم

٢ - أخلاقي ويستخدم كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة طبقا للبداية

الاجتماعية في كل دولة (١) .

1 — Rolph E. R. the theory of fiscal economics (Berkeley, calif. university of california press, 1954, P. 54.

وأما R. A. Musgrave^(١) فيرى أن الأدوات المالية *fiscal instruments* تخدم ٣ أهداف :

- ١ — تؤمن التعديلات في تخصيص الموارد :
- ٢ — تعيد توزيع الدخل والثروة .
- ٣ — تخدم الاستقرار الاقتصادي .

ويتوافق تحليل Musgrave في قليل أو كثير مع متطلبات الدول النامية فيما عدا الحقيقة التي فيها يعتبر التنمية (كما يعتبر أيضا Rolph) معتمدة كلية على القطاع الخاص .

وأن اتجاه Musgrave هذا يعكس حقيقة احتمال النمو المتولد *growth generating potential* للقطاع الخاص في الدول المتقدمة .

ولكن هذا الاتجاه محدود القيمة *is of limited value* للدول النامية حيث القطاع الخاص دائما لا يستجيب *unresponsive* لغرض التنمية ويصبح القطاع العام دائما المساهم الأكبر في عملية التنمية .

أن أهمية إعادة توزيع الدخل والثروة معروفة ، وتتيح الدول النامية هذه الطريقة باعتدال وذلك بالتوفيق بين المساواة *equity* وتكوين رأس المال *capital formation*

1 — Musgarve R, A. the theory of public Finance (New ycrk, Mcgraw hill, 1959) P. P. 3 — 27

2 — Bron fendbrenner. M. and Dogika, R. " the afernath of the skoup tax reforms" National tax Jouronl, vol, lo No. 4 (Dee' 1957) p. 254

وحتى مع وجود القوة السياسية في أيدي الأغنياء لا يمكن تجنب مثل هذا التوفيق بل أنه علاوة على ذلك يتم تبريره على أساس اقتصادي بحت .

والسياسات التي تتيح مبدأ المساواة equality إلى أبعد الحدود لا تشجع الإدخار الخاص وتحمل الحكومة بالاعباء الإضافية - لتزيد المدخرات ولتمول التنمية الاقتصادية - التي ربما قد لا تكون عملية (١) .

that may not be feasible

أن الغرض الرئيسي للضرائب في الدول النامية (مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التوفيق بين المساواة وتكوين رأس المال) هو تحقيق الاستقرار والنمو بالضرائب والإعانات التي تستخدم لتشجيع الاستثمار ولتلافة الضياع . waste وبوجه عام فإن غرض الضرائب هو تخصيص المصادر في اتجاهات مرغوبة .

أن الهدف الأساسي للدول النامية هو العمل على توسيع الطاقة الإنتاجية

W. arthur Lewis كما يقرر the expansion of their productive capacity

أن أفضل طريق لتأمين نجاح أي مشروع إنتاجي هو فرض الضريبة على الأنشطة التي يرغب الفرد في عدم تشجيعها ويساعد أو يمنح إعانة to subsidize (بطريقة أو بأخرى) الأنشطة التي يرغب الفرد في تشجيعها (٢) .

1 — gopal, M. H. "taxation in a developing economy with special reference to the Indian plans " Indian economic journal, vol.6 No. 5 (july 1958) P.P 23, 25, 29.

2 — Lewis, W. A. " The theory of economic growth (london) george allen and unwin, 1963 P. 390

ويتطلب التحليل الكامل للكفاءة الضريبية في تشجيع التنمية معززة استقرار وراجعة والاثر الاقتصادي للضرائب .

وهذه الموضوعات تؤدي إلى استمرار عدم وجود المقاييس الدقيقة ويمثل معالجتها صعوبات كبيرة في محيط الدول النامية غير المتشابهة بوجه أخص حيث المادة الاحصائية يصعب الاعتماد عليها كقاعدة عامة .

والواقع أن الملامح الخاصة للدول النامية تدفعنا إلى اقتراح نظام مالي لسلك دولة، وهذه النظم المالية (مع عدم أهمل أثرها على القطاع الخاص) يجب أن تهدف لزيادة عائد الضريبة كمساهمة منها في الناتج القومي الإجمالي ومن ثم تسمح للقطاع العام لأن يؤدي دور التنمية من خلال زيادة الاستثمار الإنتاجي .

1 - Oshansky, H. T. "Share of Government in Gross National Product for various countries" American Economic Review, Vol. 41, No. 6, June 1951, p. 880.

2 - Prof. A. H. "Public Finance in Underdeveloped Countries" New York, Praeger, 1963, p. 18.

3 - Kallor N. "The Role of Taxation in Economic Development in the Middle East" New York, Praeger, 1963, p. 18.

المبحث الخامس

زيادة الدخل في الدول المتخلفة

ان النفقات Outlays المطلوبة للتنمية الاقتصادية كبيرة لدرجة أن الحكومات تستطيع دائما أن تستثمر أية كميات تصل إليها إستغلالا سليما (١). وكما لاحظ A. R. Prest ان الحد الأدنى لما يجب أن تفعله الحكومة في هذه الأيام في أية دولة هو أن تزيل أو تبتتر العقبات التي تقابل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ولكن يجب عليها من ناحية أخرى دائما أن تفكر جديا في التنمية بطريقة إيجابية بأن تكون مثلا وبالفعل (٢).

والواقع أن ما يقيد من حجم نفقات التنمية هو عدم استطاعة النظام الضريبي أن يمد الحكومة بايراد كاف ، وطبقا لأراء الخبراء فان معظم الدول النامية تستطيع أن تزيد نسبة الدخل القومي المحصلة عن طريق الضرائب (٣) ويتم ذلك ليس فقط بدون أحداث أى اضطرابات في الاقتصاد ولكن يحدث ذلك بنتائج ذات فائدة في مواجهة ضغوط التضخم التي تنتشر دائما في الدول النامية (٤).

1 — Oshima, H. T. " share of government in gross National Product for various countries " American economic review vol. 47 No.3 June 1957 p. 386.

2 — Prost, A. R. " public Finance in underdeveloped countries " Newyork Praeger, 1963 P. 18,

3 — Kaldor N. the role of Taxation in economic development in essays on economic policy, vol. 6 New york ; W. Morton and co., 1965) P. 226,

4 — Bernstein, E. U. and Potel, I. g. " Inflation in relation to economic development " I MF staffpapers, vol. 2. Na. 2 (november 1952) P. 395

والواقع أن النجاح الذي يترتب على زيادة تصيب الحكومة في الدخل القومي إنما يتوقف دائماً على التغيرات في الكيانات الضريبية ، ولكن تتوقف الأهمية الكبرى على الطاقة الضريبية .

وتعرف الطاقة الضريبية لمجتمع يقوم على مبدأ النشاط الخاص بأنها : الطاقة التي تزيد الدخل دون تدخل في النشاط الانتاجي أو العمل الاقتصادي (١) .
وفي أواخر العشرينات بحث سير جوزيا ستامب بتعمق مفهوم الطاقة الضريبية (٢) و فرق بين :

الطاقة الضريبية المثالية المطلقة absolute optimum

والحد الأقصى للطاقة الضريبية المطلقة absolute maximum

ويعرف الحد الأقصى للطاقة الضريبية بالفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مستوى الكفاف الذي لا يخضع عملاً للضريبة والذي تتأكد الدولة من عدم تأثير عدم إخضاعه للضريبة على كل من الانتاج والادخار .

أي أن الدولة لا تخضع حد الكفاف للضريبة طالما انها متأكدة من أن كلا من الانتاج والادخار سيتأثران بتأثيرات عكسية .

وخوفاً من هذه النتائج العكسية فإننا نجد أن الدول تلجأ وتفضل الطاقة الضريبية المثالية المطلقة والتي من خلالها ترفع الدولة الحد الأقصى للدخل على المدى الطويل لا في خلال سنة .

1 — Kimnel, L. H. " Taxes and incentives (Washington : Brookings institution 1950) P. 5.

2 — Stamp ; j. Wealth and taxable capacity (London ; P.S. king and son 1922) p. p. 113 - 15

وعلى الرغم من أن زيادة الدخل تعتمد على الطاقة الضريبية إلا أنهما لا يتشابهان
بل ينظر إليها باعتبارها معاملا لاستخدام الطاقة الضريبية
is not identical the efficient of utilization of taxable capacity
والعوامل الرئيسية التي تؤثر على مر الزمن — في حجم هذا العامل أو بمعنى آخر في الزيادة في
الدخل عن طريق الضرائب هي :

١ — استخدام دخل الضريبة : the use - made of tax - revenue

فان الاستثمار الحكومي في المشروعات الانتاجية والاجتماعية يؤدي الى زيادة
مستقبلية في الضرائب المحتملة .

٢ — روح وسيكولوجية الممولين القومية : the spirit and national Psychological of tax Payers

ان عوامل القومية وطاعة المواطنين (١) ومفهوم العدالة تحدّد حدود
السيكولوجية الضريبية وتؤثر على رد فعل الممولين تجاه الضريبة ومن ثم يتواجد حد
معين لزيادة الدخل .

٣ — الطرائق المستخدمة في زيادة الدخل وكذا معدل زيادة الضريبة (٥) :

أن أي استراتيجية تتحاشى الصعوبات التي تواجه الممولين وتستخدم عديدا من
الضرائب بطريقة تؤدي الى تساوى النفقات الاجتماعية لكل ضريبة انما هو من
الملاحق المرغوبة في النظام الضريبي .

1 — colm g. "The theory of Public expenditure" annals of
the american academy of political and social science. vol. 183
jannary 1939 p. 9.

2 — Morag, A. On taxes and inflation (new york, Randor
House (1965) p. 28.

٤ - الثروة السككية للدولة وتوزيعها حالياً ومستقبلاً :
يعتقد بوجه عام بأن التوزيع غير العادل للثروة كلما كان كبيراً أدى هذا إلى زيادة الضرائب المحتملة في الدولة وذلك لأنه إدارياً يمكن فرض الضريبة على عدد قليل بسهولة أكثر من فرضها على عدد كبير .

أو بمعنى آخر :
إن محاولة المساواة في توزيع الثروة إذا ما كانت مصاحبة لسمية صغيرة من الثروة التي يمتلكها كل فرد فإن ذلك يؤدي إلى خسارة كبيرة للشفعة الحدية للثروة من خلال الضرائب وتسبب مقاومة الممولين للضرائب مقاومة كبيرة .

٥ - مستوى معيشة الأفراد :
إن كمية الدخل التي تزيد عن مستوى الكفاف تحدد المدى الذي فيه تتحدد الضريبة المحتملة ، وكلما كبرت هذه الزيادة كلما زادت الضريبة المحتملة (١) .
وقد جرت الاقتصاديات النامية التغيرات المستمرة في طاقاتها الضريبية والتي بالتالي تتطلب تغييرات دورية في مكونات ضرائبها . ولهذا فيجب أن تستعد

(١) لمزيد من تحليل لعناصر زيادة الطاقة الداخلية أنظر :

(a) Stamp, J. " Wealth and taxable capacity (London ; B. S. king and son, 1922 P. P. 118 - 30

(b) Kimmel, L. A. " Taxes and incentives (Washington ; Brookings Institution 1950) P. Pw 6 - 14 .

(c) Mehta J. K. and agaravala, S. N. " Public finance, theory and practice 5r ed. (kitab Mahal allah abad (1960) P. P

الحكومات لتلائم نظمها الضريبية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية غير المعروفة
في الطاقة الضريبية وحتى تحمي إيراداتها. the unfolding socioecon cmic conditions حتى تستفيد من ميزة أى تغير

ويتأثر عمل ضريبة الدخل المتزايدة بالكفاءة الإدارية للسلطات الضريبية .

وسبب تخلف الدول النامية ليس هو في عدم استطاعتها لأن تضع قوانين
ضريبية صحيحة ولكن في عدم مقدرتها في تنفيذ قوانين الضرائب تنفيذاً صحيحاً .

ويعرض Kalder لمدى كفاءة الخدمة المدنية ويقول : من الطبيعي ألا يتواجد
لدى أى دولة متخلفة لا النقود ولا مصادر القوة البشرية التي تخلق درجة عالية من
الخدمة المدنية . وليس معروفاً ما لو كان خدمة الدخل the rvenue servico هو

بداية المدخل للتنمية The point of entry فإذا ما كان التركيز على ذلك فيجب

أن نضمن الوسائل للباقي (١) They would secure the means for the rest

وفي ظل قيود الإدارة الضريبية يجب أن تختار الضرائب بطريقة تعكس حقائق
الجو المحيط بالدولة حيث فرضت الضرائب . ويجب أن تحرك تلك الضرائب أقل

دقارمة محتملة من الممولين ويجب أن تقيم من خلال تضاعفها through

their multiplicity فراغا ضريبياً tax Illusion يساعد الدولة لزيادة نصيبها

في الناتج القومي ويحملها تشارك بفاعلية في التنمية الاقتصادية .

إن النظم الضريبية للدول النامية لا تستخدم إمكانياتها الضريبية استخداماً أمثلاً

1 — kalder, N. " will underdevelaped countries learn to tax.
foreign affairs vol. 414, NO. January 1963 P. 14

بالمقارنة لاحتياجات التقدم (١) . والواقع أن زريداً من الدخل مطلوب ليس فقط لتمويل مشروعات التنمية الرأسمالية ولكن أيضاً لتغطية مصروفات الحكومة الجارية التي تمثل دائماً اتجاهها متصاعداً في العالم النامي ويشكل تحديراً بضغط طويل المدى على المصروفات العامة (٢) أن الدول المتخلفة يجب أن نستغل تماماً إمكانياتها الضريبية وذلك حتى تقترب من طاقتها الضريبية المثالية المطلقة approach their absolute taxable capacity ولما كانت تلك الجولة تتطلب إما إدخال ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية فسوف تلقى معارضة أصحاب المصالح السياسية الأقوياء .

ومعركة محاولة زيادة الدخل لا يمكن أن تكسب بسهولة بدون بعض انتصار على أصحاب المصالح هؤلاء والذي يميل إلى أن يحقق المساواة بالقوة to violate equity ويخلق اتجاهات مغايرة تماماً للضريبة to create enough tax distortions والتي تؤدي إلى أن يخرج النظام الضريبي عن وضعة الذي كان عليه (٣) .

1 — Lotz, J. R. and Märse, E. R. "Measuring tax effort" in developing countries IMF staff papers, vol. 14 No. 3 (November 1962) P. 496 .

2 — Prest , A.R. " Public Finance in underdeveloped countries " (New York Praeger 1962) P. 15 .

3 — Béack ,A. " Financing economic development " (New York Macmillan Co., 1964) P.P 94—95.

المبحث السادس

النظم الضريبية في الدول المتخلفة

تواجه أى دراسة للدول المتخلفة عديد من الصعوبات والتي ترجع أساساً إلى نقص المعلومات والتي يمكن الاعتماد عليها وكذلك إلى عدم التشابه الكبير بين هذه الدول ولم يخش الباحثون هذه الصعوبات ولكنهم عقدوا الجوانب الإحصائية بفحصهم كل من الدول النامية والمتقدمة معا *vast dissimilarities* على الرغم من الحقيقة المعروفة وهي أنهم لا يهتمون إلى نفس إحصائيات السكان *developing and developed countries*.

-
- 1 — A. M. Martin and W. A. Lewis " Patterns of Public Revenue and expenditure " Manchester School of economic and social studies Vol. 24, No. 3 (September 1956) / J.G. Will come " Public expenditure and Revenue : On International comparison, Manchester School of economic and social studies val. 29 No.1 (January 61) / D.Dosser, " Indirect taxation and economic development " in government finance and economic development .A. T. Peacock and G. Hauser (Paris & oecd, 1965), / S. R. Lewis Jr., " government Revenue " from foreign trade: an international comparison, Manchester School of economic and social studies, Val .31 ,No.1) January 1963 / H. H. Hinrichs, " Determinants of government shares among less developed countries " economic Journal , val 75, No 299 (September 1965) / V. Tanzi and C. Me Cuisition " Determinants of government shares among less developed countries : A comment , economic Journal Val .77 No 306 (June 1967) / J.R. lotz and E.R. Morss (26) .

إن تحديد النموذج المحتمل للدخل أو نظام الضرائب الذي يتوافق مع المستويات المختلفة للتنمية أصبح موضوعاً لعدد من الدراسات .

وتعتمد النتائج المتوصل إليها على تقسيم تحكّمى للدول وكانت أحياناً متناقضة ومن السهل مهاجمتها على أساس أن الدراسات تفترض أن التاريخ الاقتصادي يعيد ويكرر نفسه .

وآخر نواحي الضعف في هذه الدراسات هو تعارضها واستعداد الدول النامية لتكرار القديم والماضى فيما يتعلق بهياكلها الضريبية .

وتزيد الدول المتخلفة نسبياً جزءاً صغيراً من دخلها الإجمالى عن طريق الضرائب المباشرة وذلك أساساً بسبب :

- ١ - الصعوبات الإدارية المصاحبة للضرائب المباشرة .
- ٢ - فقر الدول الذى ينتج من قلة الضرائب . Small tax bases
- ٣ - حقيقة أن اقتصادياتها تحكّمها الزراعة والتي يصعب اخضاعها للضرائب .

إن الأساس الضريبي البسيط غالباً ما يستهلك ويفنى is usually eroded لمقابلة مصاريف الإدارة وغالباً ما يتخذ هذا الأساس الضريبي البسيط حداً أدنى عالياً

للدخل المعنى من الضريبة a high minimum tax free income .

والذى يعادل ضعف متوسط دخل الفرد، ولا شك أن وجود the predominance

التعامل غير النقدي وسيطرته في الزراعة من أكبر الحواجز لتنفيذ فكرة الضرائب على الدخل . وعلى الرغم من ذلك فحتى في القطاعات الزراعية التي تستخدم النقود في معاملاتها .

أقول على الرغم من ذلك فإن الاستجابة الضريبية tax compliance نادرة (١) وبالتأكيد لا تكفي الدخل النامية الحالات الصارمة the strict conditions

• استخدام ضرائب الدخل استخداماً فعالاً كما أقترح Richard goode (2)

وتساعد لصائحة في أنها تحذير ضد الإعتماد الكلي على ضرائب الدخل قبل بعض المتطلبات التي يجب أخذها في الاعتبار ، وفي نفس الوقت فإن استخدام ضرائب الدخل يمكن اعتباره كمساعد للسلطات الضريبية لأنه يمددها بالخبرة المطلوبة .

إن الضرائب غير المباشرة ومن بينها الضرائب على التجارة الخارجية هي التي لها السيطرة في نظم ضرائب الدخل النامية .

ولاشك أن الاعتبارات الإدارية مسؤولة عن الإعتماد الكلي للدول النامية على الضرائب على التجارة الخارجية . وبسبب أن التجارة الدولية :

١ - أن تكون نسبة كبيرة من الدخل القومي للدول النامية (٢) تتم في حدود موانئ قليلة أو نقاطا للتفتيش قليلة في الداخل لذلك فالتجارة الدولية تساعد الدولة في تحصيل دخول كبيرة الحصيلة بنفقات قليلة كما وأن تلك الضرائب يصعب تجنبها ما عدا الدول التي

1 — Groves, H. M. Empirical studies of income tax compliance " National tax Journal Val .4, No .3 (December 1958) P. 297 .

2 — Goode , R. " Reconstruction of foreign tax systems " National tax association Proceedings of annual conference on taxation (1951 / P. P. 213, 15) .

تكون على شكل جزء island countries حيث التهريب أصبح سهلاً (٣) .

ويمكن الحصول على نفس الميزة الإدارية عن طريق ضرائب المبيعات وذلك عندما يكون الإنتاج كبير أو مصانع قليلة والطلب على السلع المنروضة عليها

الضريبة غير مرنة .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .

إذا لم تكن ضريبة المبيعات مرنة فإنها ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية .
بعض دفعات يمكن أن تكون ضريبة المبيعات مرنة أو غير مرنة .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .

لقد نزلت نسبة ضريبة المبيعات في معظم دول العالم .
وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .

بالمقابل فإن نسبة ضريبة المبيعات في بعض الدول قد ارتفعت .
بالمقابل وقد قد نظرت في بعض الدول إلى زيادة نسبة ضريبة المبيعات (التي هي) .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .

وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .
في حين أن ضريبة المبيعات يمكن أن تكون مرنة أو غير مرنة .

3 — Wal, U. Tun, " Taxation Problems and Policies in underdeveloped countries " 1. M. F. staff papers, Val .9, No, 8 (November , 1962) P. 435 .

المبحث السابع

نمو نظام ضريبي للدول النامية

يجب أن نقرر من البداية أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة سوف تتواجد دائماً جنباً إلى جنب في كل النظم الضريبية .

وما يعنيني في بحثي هذا ليس تعداد ضرائب معينة تأخذها وتطبقها الدول النامية ولكن ما يعنيني هو مالو كانت النظم الضريبية لتلك الدول سوف تتعصب لمصلحة الضرائب المباشرة أو غير المباشرة .

ويسبب هذا الهدف المحدود فإن التحليل الذي سوف يتبع سيكون عاماً general أكثر منه خاصاً specific ومقيداً and restricted بالنسبة لكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وعلاوة على هذا فسوف ينظر لضرائب الدخل الشخصية من بين الضرائب المباشرة (لاهميتها) على اعتبار أنها التي ستكون في موضع المقارنة مع الضرائب غير المباشرة .

أن المزايا الرئيسية لضرائب الدخل التصاعدية هي :

١ - أنها تدعم الاستقرار الاقتصادي They Promote economic stability

٢ - تساهم في تحقيق المساواة في توزيع الدخل contribute to equality

الذاتي distribution in "come" والواقع أن الضرائب التي تحتوي على عناصر الاستقرار التي (وعلى الرغم من أهميتها) the built in stability of these taxes

في حد ذاتها) ذات أهمية قليلة للدول المتخلفة وحيث دوراتها غالباً ما تكون نتيجة عوامل خارجية تتصل وترتبط بالتجارة الدولية وكذا الظروف الجوية . ومن خلال الضرائب التصاعدية تنتقل المصادر من المستهلكين للدولة بنسب كبيرة أكثر من الزيادة في الدخل وذلك من شأنه أن يوسع من نطاق الاستثمار العام .

ويجب ألا تخلو الضرائب غير المباشرة من فكرة التصاعد ، ومن ثم يناقش N—Ka dor بأنه لا يوجد بديل لضرائب الدخل التصاعدية حيث نجد أن الناس في الحياة العملية يشترون نفس السلع فيما عدا الأغنياء الذين يشترون أكثر قليلاً وليس مجرد أنهم يشترون كماليات (١) .

وعلى الرغم من أن مبدأ المساواة في توزيع الدخل ومساهمة ضرائب الدخل التصاعدية في تحقيقها محبوبة ومرغوبة Popular فإن السياسيين الأقوياء Power politics والخسارة المحتملة لتركيم رأس المال الخاص تدفع بالدول النامية لأن تتبع هذا الهدف بتعديل نسبي with relative moderatian ومن ثم تقل جاذبية the appeal لضرائب الدخل التصاعدية لتلك الدول .

ووجهة معارضة ضرائب الدخل التصاعدية تركز على فكرة أنها تعقد قوانين الضرائب والإدارة الضريبية .

وفي نفس الوقت تقلل ولا تشجع dampen الحوافز وكذا تكوين رأس المال الفردي والواقع أن التعقيدات - the complications الناتجة من وضع قوانين

1 — Ka dor, N. " Will under deve oped countries learn to tax " Fereign affairs , Vel. 41 No. 2 (January 1963) P. 415

الضرائب موضع التنفيذ the enforcement of tax laws واضحة ومعروفة
are real ولكن يجب أن تنظر إليها باعتبارها ثمناً بسيطاً a small price يدفعه
زيادة الدخل وكذا لتحقيق هدف المساواة في توزيع الدخل والذي ينظر إليه
Henry Simons سبباً طبيعياً *raison d, etre* لضرائب الدخل (١).

إن أثر ضرائب الدخل The impact على الحوافز وعلى مجهود العمل Work
is theoretically indete- effort أو على المخاطرة risk — taking غير محددة
unpredictable outcome rminate ذلك لأنها تعتمد على جسيمة لا يمكن التنبؤ بها
للصراع بين الدخل والآثار الاحلالية substitution effects وأهم من ذلك
(في مفهوم اقتصاديات التنمية) النقد الآخر الذي يقول بأن الضرائب التصاعدية
تعاقب penalize عناصر الدخل الكبيرة المتصاعدة - the most progressive
elements وتقلل من الاستثمار وضرائب الدخل لا تقلل المبالغ المخصصة للاستثمار
المقبل ولا تقلل من الاستهلاك دون أن تؤثر على الأقل في خطط استثمار أصحاب
المشروع .

وتؤثر ضرائب الدخل في كل من الاستهلاك والاستثمار ولكن ليس لأن
الاستثمار يتأثر إلى حد ما فإن هذا ليس سبباً لأن نهمل هذه الضرائب كلية .
ولاشك أن هناك بعض الحقيقة بالنسبة للنقد الذي يقول بأن ضريبة الدخل
تصبح أداة تمييز - becomes discriminatory - من خلال عدم مقدرة الإدارة
الضريبية للوصول إلى القطاعات التي تساهم في الاقتصاد القومي ولا تكبر .

non growing or no-growth contributing sectors .

(1) Simons, H. " Personal income taxation (Chicago :
University of Chicago Press , 1938) .

ذلك لأن تجنب الضريبة ومحاولة التهرب منها هو طريقة من طرق الحياة is a way of life وعلاج عدم العدالة هذه يكون في تقوية الإدارة الضريبية على الرغم من أنه قد يقال إن مصروفات الدولة على الأساسيات infrastructure يفيد التصعيد (وليس القطاعات الثابتة staganant are not over taxed) ومن ثم فالسابق لا يفرض عليها ضرائب إضافية (١)

إن أهم الضرائب غير المباشرة للدول النامية هي ضرائب الواردات import duties و ضرائب الإنتاج excise taxes وتقبل إلى حد ما في الأهمية ضرائب الصادرات export taxes حيث تسيطر فيها عدد قليل من السلع .

وهذه الضرائب معروفة Popular لا بسبب بساطة إجراءاتها الإدارية ولكن لأنها يمكن أن تحقق مبادئ التصعيد Progressivity ومبادئ تحقيق الاستقرار الذاتي built in stability وذلك بالإضافة إلى تحقيق المساواة equity إذا تحددت أسعارها من خلال دراسة إحصائية للبيزانية through osatistical budget studies وهناك خاصيتان إضافيتان للضرائب غير المباشرة ذات أهمية خاصة للدول النامية هما :

- ١ - مقدرتها لرفع معدل الزيادة في الإدخار بتقييد الاستهلاك .
- ٢ - تخصيص المصادر للمناطق المرغوبة في التنمية .

وتخدم المساواة بإعفاء الضروريات وما ينتجه الألاح من الضرائب بينما تفرض الضرائب التدريجية على السلع الكمّية وغير الضرورية وبالذات إذا تم هذا من

(2) Qdler, T.H. ,,The fiscal, and Monetary implementation of developement programs,, Américan economic Review, vol 42, No. 2 May 1952 P. 600

خلال دراسة عملية لميزانيات الأسر وإذا سمحنا للضرائب غير المباشرة لأن تحقق مبدأ المقدرة على الدفع وخاصة المرونة الذاتية للضريبة .

وإذا ما ارتفعت نفقات الاستهلاك بالنسبة للإدخار فالضرائب غير المباشرة ستشجع على الإدخار .

وفي ظل نظام الضرائب غير المباشرة يشجع الإدخار لأنه لا يخضع للضرائب وهكذا تتحول المصادر إلى تكوين رأس المال حيث لا يمكن أن نقدر مدى أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية .

ولا شك أن الضرائب غير المباشرة تخدم غرض التصنيع عن طريق تحويل المصادر للأنشطة المرغوبة : فمن ناحية :

١ - تدرج ضرائب الاستيراد طبقاً لدوامة (الكمية) للسلع المستوردة وبالعكس توجد حوافز بالنسبة للإنتاج المحلي ويجب أن يعالج بحرص التشجيع الخاص المعطى للسلع الكمية أو نصف الكمية وإنتاجها محلياً يجب عدم تشجيعية بفرض ضرائب مبيعات أو إنتاج عمالية أو حتى بعد اعطاء حق العرض outright Prohibition لأن المصادر يجب استخدامها في إنتاج السلع التي نحن في أشد الحاجة إليها .

ومن ناحية أخرى :

٢ - تعمم الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع المنتجة محلياً لتحويل المصادر من إنتاج الكماليات إلى إنتاج السلع نصف الكمية والضرورية عن طريق التأثير في معدل العائد .

وهذه الجولة ايدت سهولة دائماً وتحقيقها إنما يعتمد في التحليل النهائي على الأثر التحويلي للضرائب على سلع معينة لها مرونة محتدفة للعرض والطلب وعلى فرض أن الضرائب غير المباشرة فنسبت في تغيير تخصيص المصادر ونموذج الاستثمار فيجب استخدام مقاييس أخرى تؤثر في الأسعار والريحية النسبية .

ويجب أن يكون هيكل الضرائب غير المباشرة بشكل لا يؤدي إلى شلل انتاج السلع نصف الكمالية (والتي تعرف بأنها السلع التي تستهلك استهلاكاً على نطاق واسع فوق مستوى الكفاف) بل يجب أن يعمل الهيكل الضريبي غير المباشر على ابقاء على انتاجها في مستويات دنيا at low levels حتى يكون هناك تشجيع على المشاركة في العملة التنموية ويجب ألا تؤخذ المعالجة الضريبية المفضلة للضروريات لتعني أن أغلب المصادر التي حصلنا عليها من خلال الضرائب تستخدم لتوسيع انتاج الضروريات لاشك أنه من المهم أن يزيد انتاج الضروريات على الأقل بنفس معدل نمو السكان ولكن بسبب انتشار الفقر في الدول المتخلفة فمن السهل انفاق ازيادات في الدخول كلية على الاستهلاك .

وحتى نحصى مصالح التنمية في الأمد الطويل لتلك الدول فإن جزءاً من زيادات الدخل يجب أن يحول إلى الاستثمار في السلع التي تنتج بكميات كبيرة وتكون خاضعة للضريبة والضرائب غير المباشرة لها دور هام يجب أن تلعبه في هذا المقام بتحويل المصادر من المستهلكين للقطاع العام والذي بدوره يستخدم هذه المصادر في الاستثمار ، وتبرر تبريراً كاملاً الضرائب على السلع التي تنتج بكميات كبيرة حيث أنها تستخدم لزيادة معدل الزيادة في الادخار (١) .

1 — Chelliah, R. J, " Fiscal Policy in underdeveloped countries " with special reference to India (London : George Allen and Umwin , 1960) P.P 88—94

وتنتقد الضرائب المباشرة بأنها تنازلية ومن ثم لا تحقق المساواة ولا تمتلك مقومات المرونة الذاتية. ولا شك أن ضرائب الدخل من حيث كيانها structurally أعظم في هذه المجالات ولكن يمكن تخفيض الفجوة بين النظامين إذا ما عملت الضرائب غير المباشرة على أساس دراسات لميزانية الأسرة .

وهناك نقد آخر أكثر خطورة وهو النقد الذي يدعى أن الضرائب غير المباشرة يكون لها فعاليتها قبل مرحلة التضخم Preinflationary وذلك لأنها تسهل lubricate من سرعة دوران الأجور wage Price spiral wheel وهذه المناقشة لا قيمة لها valid في الدول التي يوجد بها اتحادات عمالية قوية ولكن هذه الحركة للاتحادات العمالية غالباً ما تكون ضعيفة في الدول المختلفة وتحت بعض الاقتراضات المعينة يمكن اعتبار الضرائب غير المباشرة كسلاح للوقوف في مواجهة التضخم (١).

anti-inflationary وتحت بعض الاقتراضات الأخرى تعتبر الضرائب غير المباشرة كعنصر يعمل قبل مرحلة التضخم باصرار Pro-inflationary bias والتي يمكن أن تعتبر أيضاً كطلب للضرائب المباشرة التصاعدية إذا دفعت معدلاتها العالية دافع الضريبة لأن يقلل من مجهود عمله وكذا ادخاره (٢) .

أن تقدير الضرائب المباشرة وغير المباشرة يشير إلى أن العلو الهيكلي للضرائب

1 — Due, J. F., " the sales tax as anti-inflationary measure " Public finance, Vol. 6. N4 (1951) P.P. 385—96 .

2 — F.D. Holzman claims that the predominance of commodity taxes in Russia and the neglect of income taxes are due to the above two adverse effects of income taxation (P/P. 426—24)

F. D. halzman " Commodity and income taxation in the Soviet Union Journal of political economics , Vol. 58, No. 5 (October 1950)

المباشرة في المشاركة للاستقرار والمساواة في توزيع الدخل هو ذات فائدة محدودة للبلاد النامية لأن التقلبات الاقتصادية في تلك الدول غالباً ما تكون من الخارج بينما بين الحقائق السياسية والاقتصادية أن إعادة توزيع الدخل يجب أن تتم برفق أن علو الضرائب المباشرة هذا (على الضرائب غير المباشرة) يقل عندما تحدد معدلات الضرائب غير المباشرة عليا بعد دراسة واسعة لميزانية الأسرة . وتصبح بالتالي الضرائب غير المباشرة أدوات فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وذلك بالإضافة الى خاصية رفع معدل ترايدالا دخار ورقابة التقدم الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد .

وبسبب هذه الخصائص سوف تسيطر dominate الضرائب غير المباشرة في النظم الضريبية للدول المتخلفة لفترة زمن طويلة . ويجب أن تأخذ الدول النامية overhaul بكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في نظمها الضريبية لتزيد الدخل أكثر ولتسرح في التنمية الاقتصادية .

والواقع أنه اذا ما كانت زيادة الدخل يجب أن ترفع من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة انما هو موضوع يجب أن يقوم بعوامل مثل :

- ١ - واجعية الضريبة .
- ٢ - الطبيعة الحافزية أو غير الحافزية لبعض أنواع الضرائب .
- ٣ - المستويات التعليمية لدافعي الضرائب .
- ٤ - المقدرات الإدارية للخدمة المدنية .

administrative capabilities of the civil service

ان الإدارة الضريبية وكذا التنفيذ الضريبي الضعيف يعد distort واجعية

الضرائب المباشرة والتي قد تنتهي بأن تكون أسعارها تنازلية (وغير مرغوب فيها) وأن تكافئ السهولة الإدارية ببعض الخصائص المعينة للضرائب غير المباشرة (باعتبارها أدوات للتدخل في السوق) وكذلك تكاتفها مع تخصيص الموارد .
يضمن ذلك كله استخدامها الواسع في الدول النامية their extensive use .
وكما أن التنمية الاقتصادية تكسب وقتياً وكما أن الدول الفقيرة تترك خلفها تدرجياً بصمات الاقتصاد البدائي والامية وعدم النضج السياسي الا أن هذه الدول سوف تكون قادرة على أن تمارس مزيداً من الاختيار في تشكيل كياناتها الضريبية وسوف تعتمد أكثر على الضرائب المباشرة أكثر من اعتمادها حالياً عليها .

والواقع أنه لا يمكن القول بأن في اعتماد الدول النامية على الضرائب غير المباشرة كثيراً خطأ أو أن ذلك في غير صالحها ، بل ما يمكن توجيهه كمنقذ هو عندما تستخدم هذه الضرائب في التنفيذ ومدى استخدامها الاستخدام الجيد من قبل الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية .